



**الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة – نيويورك**  
PERMANENT MISSION OF THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA TO THE UNITED NATIONS – NEW YORK

**كلمة المملكة العربية السعودية  
أمام اللجنة السادسة  
دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة السادسة والسبعون**

**البند (86)  
الولاية القضائية العالمية**

**تلقاها  
المستشار/نداء أبو علي**

**21/ أكتوبر/ 2021 م**

## السيدة الرئيس،،،

تؤكد المملكة التزامها بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والقانون الدولي، وضرورة التعاون الدولي وتضافر الجهود العالمية من أجل الإسهام في إنفاذ مبدأ الولاية القضائية العالمية، لا سيما من أجل تحقيق المقصد المرجو وهو تحقيق مكافحة الإفلات من العقاب خصوصاً فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة الخطيرة مثل الجرائم ضد الإنسانية.

## السيدة الرئيس

تحيط المملكة علماً بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة رقم A/76/203 والذي أعد عملاً بقرار الجمعية العامة رقم 142 /75 وتضمن معلومات محددة تتعلق بنطاق الولاية العالمية وتطبيقها استناداً إلى القواعد القانونية الوطنية ذات الصلة والمعاهدات الدولية المنطبقة والممارسات القضائية. وقد قدمت بلادي ملاحظاتها ومعلومات في هذا الإطار.

وفي هذا السياق، تؤكد بلادي على موقفها الموضح في الدورة السابقة والمتمثل في أهمية النظر في أمر الإجراءات القضائية المعتبرة لدى الدول من أجل تطبيق مبدأ الولاية القضائية، بالأخص من حيث التشريعات الوطنية ذات العلاقة فيما

يخص مكافحة الإفلات من العقاب، وذلك في ظل التباين الحاصل بين الدول في تطبيقاتها.

كما تؤكد المملكة على أن اللجوء للولاية القضائية ينبغي أن يكون في حالات معينة متمثلة في الجرائم الخطيرة من جهة وفي الحالات التي تكون فيها الدول التي ارتكبت فيها الجرائم غير راغبة في ممارسة ولايتها القضائية أو غير قادرة على ذلك من جهة أخرى.

كما تجدد بلادي التأكيد على أهمية عدم الخروج عن المبادئ المعتمدة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فيما يخص مبدأ الولاية القضائية العالمية، وعدم استخدام هذا المبدأ من أجل تفويض سيادة الدول والتدخل في شؤونها الداخلية وحصانتها وأن يتم تحقيق المساواة بين الدول في تطبيق ذلك، حيث إن أي محاولة لتطبيق الولاية القضائية دون إعطاء اعتبار لهذه الأساسيات تعد ذريعة ومدخلاً لتسييس القضاء.

وختاماً تؤيد بلادي مواصلة النقاش البناء من أجل التوصل إلى توافق في هذا الإطار خصوصاً وأن مبدأ الولاية القضائية لا يزال خاضعاً للدراسة والنقاش، وفي ظل اختلاف المسالك المعمول بها في الدول، بما يصب في مصلحة الدول ويسهم في تحقيق العدالة الدولية.

شكراً السيدة الرئيس،،،